الهروب السينمائي للسجناء الفلسطينيين فشل، لكنه سلط الضوء على معاناة الآلاف من المعتقلين

إسرائيل تصنف جلّ الأعمال المعارضة لحكمها العسكري جريمةً جنائيةً

سلط الهروب السينمائي لستة سجناء عبر نفق من أحد السجون الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الشهر الضوء على الاعتقال الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل، وهو من ثمار الصراعات المريرة العديدة.

رمز للنضال في فلسطين ومخرب حسب الإسرائيليين

رام الله (الضفة الغربية) - مرّ مئات الآلاف من الفلسطينيين بنظام القضاء العسكري المصمم لما لا تزال إسرائيل تصوره على أنه احتلال مؤقت، دخل الآن عقده السادس ويقول المنتقدون إنه راسخ بقوة.

ولكل فلسطيني تقريبا شخص محبوب سُجن تحت هذا النظام في فترة ما، ويُنظر إلى السجن -على نطاق واسع- على أنه أحد أكثر جوانب الحياة إيلاما في ظل الحكم الإسرائيلي.

أبرزت ملحمة الستة، الذين أعيد القبض عليهم في نهاية المطاف، الآراء المتناقضة التي يتبناها الإسرائيليون والفلسطينيون بشأن الأسرى، وعلى نطاق أوسع ما يشكل مقاومة مشروعة للاحتلال.

وتصنف إسرائيل جلّ الأعمال المعارضة لحكمها العسكري على أنها جريمة جنائية، بينما يرى الفلسطينيون أن هذه الأعمال مقاومة وأن من شاركوا فيها أبطال، حتى لو قتلوا إسرائيليين أو جرحوهم.

ومنحت إسرائيل حكما ذاتيا محدودا للسلطة الفلسطينية، التي تدير مدنا وبلدات في الضفة الغربية المحتلة وهي مسؤولة عن إنفاذ القانون بشكل منتظم. لكن لإسرائيل سلطة مطلقة وينفذ الجيش بانتظام مداهمات اعتقال حتى في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية. واستولت إسرائيل على الضفة الغربية إلى جانب القدس الشرقية وقطاع غزة في حرب 1967، بينما يسعى الفلسطينيون لإقامة دولة مستقلة في هذه المناطق الثلاث.

رموز النضال

ويشمل الأسرى الفلسطينيون الذين تحتجزهم إسرائيل نشطاء متشددين أدينوا بتفجيرات انتحارية وهجمات أسفرت عن مقتل مدنيين إسرائيليين وحتى نشطاء اعتقلوا لتظاهرهم ضد المستوطنات وشبانا اعتقلوا بسبب إلقاء الحجارة على جنود إسرائيليين.

وتقول إسرائيل إنها توفر الإجراءات القانونية الواجبة وتحتجز أولئك الذين يهددون أمنها، رغم أن القليل منهم محتجزون لارتكابهم جرائم صغيرة. ويقول الفلسطينيون وجماعات حقوق الإنسان إن النظام مصمم لسحق المعارضة والحفاظ على سيطرة دائمة على الملايين من الفلسطينيين مع حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

قال المحامي داني شنهار مدير القسم القانوني في هموكيد (مركز الدفاع عن الفرد)، وهي جماعة إسرائيلية تدافع عن حقوق المعتقلين، "إن الاعتقال الجماعي للفلسطينيين هو وسيلة للسيطرة على السكان وخنق النشاط السياسي، وللتغطية على الاضطرابات والنشاط".

وكان أربعة من الفارين من المسلحين المعروفين الذين أدينوا بارتكاب هجمات مميتة ضد إسرائيليين. ويقضي أكثر من 500 من بين أكثر من 4600 فلسطيني تحتجزهم إسرائيل حاليا بسبب النزاع، المعروفين باسم "الأسرى الأمنيين"، أحكاما بالسجن المؤبد. وهناك عدد مشابه محتجز دون تهمة في ما يسمى بالاعتقال الإداري، وهو ربما الجانب الأكثر إثارة للجدل في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي.

> نادرا ما يتم الإفراج عن الأسرى بكفالة، ويعتقدون أنه من غير المجدي الطعن في التهم في محاكمات عسكرية

وقال قدورة فارس، وهو رئيس نادي الأسير الذي يمثل الأسرى الفلسطينيين الحاليين والسابقين، إنهم جميعا "مقاتلون من أجل الحرية... نحن نعتبرهم رموزا لنضال الشعب الفلسطيني".

وقال علاء الريماوي، الصحافي الفلسطيني في قناة الجزيرة، إنه قضى ما مجموعه 11 سنة في السجن خلال فترات عديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب مزاعم تتعلق بالنشاط السياسي، لكنه لم يُدن بأي شيء. وامتنع الجيش الإسرائيلي عن التعليق. وفي 2018 اعتُقل أثناء عمله كمدير في الضفة الغربية لمكتب قناة القدس التابعة لحركة حماس التي تدير الأراضي الفلسطينية في غزة. ويقول إنه ليس عضوا في حماس أو أي جماعة أخرى.

وأشار إلى أنه متهم بـ"التحريض على العنف ضد الاحتلال" من خلال نشر قصص عن هدم منازل وقتل فلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية. وأطلق سراحه بعد 30 يوما لكنه مُنع من العمل كصحافي لمدة شهرين. وفي مناسبات منفصلة في وقت سابق من هذا العام اعتقلته لفترة وجيزة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تقمع المعارضة أيضا. قال الريماوي "يشبه الوجود في السجن الوجود في القبر. وبعد ذلك تخرج منه، وتشعر وكأنك عدت للحياة بعد الموت".

نظام مُتلاعب به

سُجن العديد لانتهاكهم الأوامر العسكرية الإسرائيلية الشاملة التي تحكم 2.5 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية. ويشمل ذلك الانتماء إلى منظمة محظورة والمشاركة في المظاهرات التي تعتبر غير قانونية بشكل عام. ويُعتقل المئات من القاصرين كل عام، معظمهم بتهمة رشق الحجارة.

ويحاكم الفلسطينيون من الضفة الغربية المحتجزون بتهم تتعلق بالأمن أمام محاكم عسكرية، بينما يخضع المستوطنون اليهود -الذين يعيشون في المنطقة والمحتجزون بسبب ارتكابهم جرائم مماثلة- لمحاكم مدنية.

ونادرا ما يتم الإفراج عن الفلسطينيين بكفالة، ويعتقد معظمهم أنه من غير المجدي الطعن في التهم في محاكمات عسكرية قد تستمر أشهرا أو سنوات. بدلا من ذلك تتم تسوية معظم القضايا عن طريق مساومات الإقرار بالذنب، مما يساهم في معدل إدانة يقدر بأكثر من 95 في المئة.

ويعزو موريس هيرش، الذي شغل منصب المدعي العام العسكري الأعلى من 2013 إلى 2016، معدل الإدانة المرتفع إلى المدعين الذين يعانون نقصا في المستندات، حيث لا يقدمون لوائح الاتهام إلا عندما تكون التهم مستندة إلى أدلة ثابتة.

ويقول إن أحكام البراءة موجودة، مشيرا إلى قضية حديثة برئ فيها شرطي فلسطيني من قتل إسرائيلي بالرصاص. وأشار إلى أن المتهمين "يختارون صفقات الإقرار بالذنب لأنهم يفهمون أن إدانتهم ستتم بسبب الأدلة".

الحياة في السجن

يبقى الهروب نادرا للغاية، وكان آخر هروب كبير من السجن قبل عقود. لكن إسرائيل أطلقت سراح المئات من السجناء على مر السنين كجزء من المفاوضات السياسية أو مقابل إسرائيليين أسرى.

ويقول الفلسطينيون إن الحياة في السجن صعبة بما فيه الكفاية. وعادة ما يُمنع من يسمون بالسجناء الأمنيين من إجراء مكالمات هاتفية، لكن البعض منهم ينجحون في تهريب الهواتف المحمولة. وبخلاف ذلك يقتصر ارتباطهم بالعالم الخارجي على زيارات المحامين وأفراد الأسرة. وقال شنهار إن الأقارب القادمين من الضفة الغربية يحتاجون إلى تصاريح عسكرية، مما يعني أن بعض السجناء -بمن فيهم القصر- يمكن أن يمضوا أشهرا دون رؤية أحبائهم.

يتذكر الريماوي فترة قضاها في السجن في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حيث لم تتمكن زوجته، التي أنجبت طفلهما بعد اعتقاله، من زيارته لأكثر من عام. وقال "زارتني زوجتي في النهاية وجلبت معها صبيا. قلت: من هذا؟ فقالت: إنه ابنك...".

لماذا لا تغلق تركيا قنوات الإخوان بدلا من إجراءات القطرة قطرة

القاهرة - يشير التعامل المتردد لأنقرة مع المحطات الفضائية للإخوان التي تبث إرسالها من تركيا أن علاقتها مع القاهرة لا تزال تعتريها الشكوك، فمع كل ما قيل حول تمديد الجسور السياسية بين الجانبين مؤخرا تظل الهوة واسعة بدليل أن السلطات التركية لم تحسم ملف قنوات الإخوان التي تعد من الملفات شبه المتفق عليها وتتعامل بالقطعة مع برامجها ومذيعيها، إذ تتركها أو تمنعها حسب السياقات السياسية.

وقررت تركيا الأربعاء وقف برنامج "رؤية" على فضائية "الشرق" الإخوانية الذي يقدمه المذيع حسام الغمري، ومنع ظهوره على شاشات أو منصات إعلامية تبث من تركيا لعدم التزامه بتعليمات أنقرة التوقف عن توجيه انتقادات للنظام المصري.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب" إن الموقف التركي من قنوات الإخوان، إيجابا أو سلبا، يصلح ليكون كاشفا لمستوى العلاقة مع مصر وما وصلت إليه من تقدم، فكلما تحسنت اتخذت أنقرة خطوة في مجال التضييق، والعكس، وهو ما تفطنت له القاهرة.

وأضافت المصادر أن الأمر بات أيضا معبرا عن حجم الضغوط والممانعات المصرية، حيث تفضل تركيا الاحتفاظ ببعض أوراقها للمساومة بها وتريد توظيفها طالما هناك حاجة إليها، فعندما توقف القاهرة المسار الإيجابي تضطر أنقرة إلى تقديم تنازل في ملف الإخوان للتعبير عن تمسكها بمواصلة الحوار.

خطوات ثقيلة نحو التطبيع

وذكرت المصادر لـ"العرب" أن السلطات المصرية فهمت اللعبة ولم تعد تتأثر بما تمارسه تركيا من تحركات شكلية في ملف الإخوان وبعيدة عن الجوهر، ولا تزال أنقرة بعيدة عن المطلوب منها في ملفي الإخوان والأزمة الليبية.

وتريد القاهرة من أنقرة الدخول في عمق هذين القضيتين، ففي الأولى لم تعد قضية الإعلام مؤثرة في الوقت الراهن، والمطلوب تسليم بعض الأسماء التي صدرت في حقها أحكام قضائية نهائية من محاكم مصرية، وفي الثانية (ليبيا) تركيا تعرف أنه من المهم خروج قواتها العسكرية وسحب المرتزقة، ولا يلغي التنازل المتدرج في الأولى ما هو مطلوب منها في الثانية.

وانتقد المذيع الإخواني حسام الغمري النظام المصري عقب الإعلان عن وفاة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة سابقا الثلاثاء الماضي والذي قام بدور مهم في تفويت الفرصة على الإخوان للسيطرة على البلاد.

وطلبت أنقرة رسميا من المسؤولين في فضائية "الشرق" التي يملكها المعارض المصري أيمن نور وقف ومنع ظهور الغمري وابلاغه بعدم تقديم أيّ محتوى إعلامي من داخل تركيا، وجاء ذلك بعد وقت قصير من منع ظهور إخواني آخر يعمل في المحطة نفسها، وهو الإعلامي هيثم أبوخليل مقدم برنامج "حقنا كلنا" بسبب مخالفته ما تسميه أنقرة بـ"التعليمات" وقيامه بتوجيه انتقادات حادة للنظام المصري.

وقررت تركيا وقف الأنشطة الإعلامية لجماعة الإخوان على أراضيها بعد ظهور مؤشرات للتقارب مع مصر في مارس الماضي، ثم أعلنت عن وقف برامج كل من معتز مطر ومحمد ناصر وحمزة زوبع وهشام عبدالله في يونيو الماضي، وهم من العاملين في محطات إخوانية تبث إرسالها من إسطنبول.

واعتبر مراقبون الخطوة في حينها "بادرة حسن نوايا" تجاه النظام المصري حيث دأب هؤلاء على تحريض الشارع ضده من خلال بث محتوى ساخن إعلاميا.

الطريقة التي تتعامل بها تركيا بشأن ملف الإعلام لا تطمئن القاهرة التي كانت تنتظر منعا فوريا لجميع القنوات الإخوانية وغلقها، وهو ما يوحي بعدم رغبة أنقرة بالتفريط فيها.

وتخشى أنقرة التخلي عن هذه الورقة ليس فقط للمتاجرة السياسية بها وما تحمله من براغماتية، لكن لعلاقتها بما يدور من خلاف داخل حزب العدالة والتنمية حول الموقف من الإخوان، فأحد أجنحته يرى أن غلق القنوات يعني التخلي عن الجماعة، وهو ما ستكون له مردودات على الروابط معها وما تنطوي عليه من تأثيرات داخل الحزب.

وقالت الخبيرة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية نهى بكر إن تركيا تحاول اللعب بجميع أدواتها وترفض أن تتخلى بسهولة عنها حتى تحقق أكبر قدر من المكاسب وأقل خسائر ممكنة، مشيرة إلى أن إعلام الإخوان ورقة رابحة لن تتوقف أنقرة عن استخدامها في مناوراتها المتعددة مع القاهرة.

سامح عيد

أنقرة لا تريد خسارة الإخوان المسلمين على نحو كامل

وذكرت في تصريح خاص لـ"العرب" أن مصر لن تقبل سوى بحل شامل لجميع القضايا العالقة بما يضمن عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وستظل عملية التقييم للخطوات التركية مستمرة، وقد تصدت القاهرة في العديد من المرات لمحاولات أنقرة الإيحاء بأنها أحرزت تقدما لذلك فالطريقة الحالية غير مقبولة رسميا وشعبيا في مصر.

وتشهد العلاقات بين البلدين مراوحة ظاهرة، وتأخذ في التقدم تارة والتراجع تارة أخرى، وتحاول القاهرة التيقن من مدى الجدية الكبيرة لأنقرة في التعامل مع قيادات جماعة الإخوان وكوادرها الموجودين على أراضيها. ولفت الخبير في شؤون الحركات الإسلامية سامح عيد إلى أن أنقرة لا تريد خسارة الإخوان على نحو كامل وتمتنع عن إصدار قرارات غلق مباشرة لقنواتهم، لكن تبدو أميل إلى التخلص من الوجوه البارزة التي تثير غضب القاهرة، ما يقضي على مصادر جذب الجمهور لهذه القنوات بالصورة التي تدفعها إلى التوقف في النهاية لا محالة.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن أنقرة لديها رغبة في تحسين العلاقات مع القاهرة دون أن يكون ذلك على حساب علاقتها بالتنظيم الدولي للإخوان، ومن المستبعد أن تُقدم على خطوة تسليم إخوان أو على الأقل سوف تكون هناك أسماء محددة لن تقبل بتسليمها، وقد لا تمانع في وضعهم تحت الإقامة الجبرية، وستحاول عدم التفريط فيما تملكه من أدوات تساعدها على مواصلة مشاغباتها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وتحاول أنقرة ربط خيوط تحسين علاقتها مع دول الخليج بعلاقتها مع مصر للحصول على أكبر قدر من المكاسب الإقليمية من خلال إدخال أطراف وسيطة مع القاهرة بما يجعلها تحافظ على نفوذها في المنطقة.

وتلعب تركيا على وتر عدم اتضاح الرؤية فيما يتعلق بالأزمة الليبية حتى الآن لكسب الوقت الذي يصب في صالحها ما يُفسر خطواتها البطيئة تجاه التعامل مع الإخوان وإعلامهم، فهم جزء من روزنامة إقليمية لا تريد أنقرة التخلي عنها بلا مقابل.